الأمم المتحدة

E/2017/66*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 May 2017
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البنود ٥ و ٦ و ١٨ (أ) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ١/٧٠، يتشرف الأمين العام بأن يقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، التقرير بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم التقرير استعراضاً عاماً عالمياً للحالة الراهنة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى أحدث البيانات المتاحة عن المؤشرات في إطار المؤشرات العالمية[أ].

(أ) قُدِّم التقرير في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٧ لأن بيانات جديدة مستكملة وردت من بضع منظمات دولية.

* أُعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية (٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧).

080617 080617 17-07553 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير بناءً على تكليف من الجمعية العامة في الفقرة ٨٣ من قرارها ١/٧٠ بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو يطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعدّ الأمين العام التقرير سنوياً بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وهو يستند إلى إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمدته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر E/2017/24، الفرع ألف من الفصل الأول والمرفق الأول).

٢ - ويقدم التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز على الصعيد العالمي نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ بناءً على مجموعة من المؤشرات التي توافرت بيانات بشأنها حتى نيسان/أبريل ٢٠١٧. وهناك بعض الغايات التي لم تدرج في هذه المرحلة إمّا بسبب عدم توافر البيانات، وإمّا لأن هذه الغايات تقاس بمؤشرات ما زالت قيد التطوير المنهجي. والقيم المبينة فيما يتعلق بمعظم المؤشرات الواردة في التقرير تمثل مجاميع عالمية وإقليمية ودون إقليمية. وتحسب هذه المجاميع استنادا إلى بيانات مستمدة من النظم الإحصائية الوطنية تجمعها الوكالات الدولية وفقاً لولاية كل منها وخبرتها المتخصصة. وتعدَّل البيانات الوطنية في كثير من الأحيان لتكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وفي حال عدم توافر هذه البيانات تحسب الوكالات الدولية قيماً تقديرية لها[(١)].

٣ - ويستند تكوين المناطق الإقليمية والمناطق دون الإقليمية الواردة في هذا التقرير إلى المناطق الجغرافية للأمم المتحدة مع إدخال بعض التعديلات الضرورية لكي تُحَدَّد، قدر الإمكان، مجموعات البلدان التي تكون المجاميع المتعلقة بها ذات جدوى[(٢)]. وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية المقدّمة هي وسيلة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن حالات فرادى البلدان داخل منطقة معينة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. وستتاح على الموقع الشبكي التالي https://unstats.un.org/sdgs وثيقة تكميلية (بالإنكليزية فقط) تتضمن المرفق الإحصائي للتقرير وقاعدة بيانات للبيانات العالمية والإقليمية والقطرية والبيانات الوصفية المتاحة المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

٤ - ويشكل توافر بيانات عالية الجودة ومصنفة ومقدمة في الوقت المناسب عنصراً أساسياً لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة وكفالة المساءلة عن تنفيذ خطة ٢٠٣٠. ويتطلب تتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمية غير مسبوقة من البيانات والإحصاءات على جميع المستويات، مما يطرح تحدياً كبيراً أمام النظم الإحصائية الوطنية والدولية. وتعمل الأوساط الإحصائية العالمية على تحديث وتعزيز النظم الإحصائية لتشمل جميع جوانب إنتاج البيانات واستخدامها لأغراض التنمية المستدامة.

(١) هناك معلومات إضافية تتعلق بالمؤشرات الواردة في هذا التقرير وتوافر البيانات والتطوير المنهجي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والقائمة الكاملة للمنظمات المساهمة متاحة على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs.

(٢) تفاصيل المجموعات الإقليمية المستخدمة في هذا التقرير متاحة على الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups/.

الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٥ – رغم أنه جرى خفض معدل الفقر في العالم إلى النصف منذ عام ٢٠٠٠، تدعو الحاجة إلى تكثيف الجهود لزيادة دخل الأفراد الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتخفيف معاناتهم وبناء قدرتهم على الصمود. ويجب توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية والتخفيف من المخاطر في البلدان المعرضة للكوارث التي يغلب أيضاً أن تكون الأشد فقراً.

- في عام ٢٠١٣، قُدِّرَ أن ٧٦٧ مليون شخص يعيشون دون خط الفقر الدولي وهو ١,٩٠ دولار في اليوم، وقد تراجع هذا العدد من ١,٧ بليون شخص في عام ١٩٩٩. ويمثل هذا الرقم انخفاضاً في معدل الفقر العالمي من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٣. وسُجِّلَ أكبر تقدم في شرق وجنوب شرق آسيا حيث انخفض المعدل من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٣ المائة في عام ٢٠١٣. وفي المقابل، لا يزال ٤٢ في المائة من الناس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في ظروف من الفقر المدقع في عام ٢٠١٣.

- وفي عام ٢٠١٦، كانت نسبة أدنى بقليل من ١٠ في المائة من العمال في العالم يعيشون مع أسرهم بأقل من ١,٩٠ دولار للشخص الواحد في اليوم، بانخفاض من نسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي أقل البلدان نمواً، كان ٣٨ في المائة من العمال تقريباً في عام ٢٠١٦ يعيشون دون خط الفقر.

- وتشكل نظم الحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً في الوقاية والحد من الفقر وعدم المساواة في جميع مراحل حياة الناس، من خلال منح استحقاقات من أجل الأطفال وأمهات الأطفال الحديثي الولادة والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والفقراء والعاطلين عن العمل. وتشير البيانات الأولية إلى أنه في عام ٢٠١٦، كان ٤٥ في المائة من سكان العالم فقط يتمتعون بحماية فعالة من نظام حماية اجتماعية وأن التغطية تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين البلدان والمناطق.

- وفي عام ٢٠١٦، حصل ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد على معاش تقاعدي. بيد أن هذا المتوسط العالمي يخفي اختلافات إقليمية كبيرة. ففي أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يحصل على معاش تقاعدي في عام ٢٠١٦ إلا ١٠ في المائة و ٢٢ في المائة على التوالي من الأشخاص الذي تجاوزوا سن التقاعد.

- وتفتقر فئات ضعيفة أخرى إلى الحماية الاجتماعية أيضاً. ففي عام ٢٠١٦، لم يحصل إلا ٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة على استحقاقات العجز و ٢٢ في المائة من الأشخاص العاطلين عن العمل في العالم على استحقاقات البطالة و ٤١ في المائة من الوالدات على استحقاقات الأمومة.

- ويشكل بناء قدرة الفقراء على الصمود وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث استراتيجية إنمائية أساسية للقضاء على الفقر المدقع في معظم البلدان التي تعاني من الفقر. ويتراوح متوسط الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في الوقت الحالي بين ٢٥٠ بليون دولار و ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. وتتركز مخاطر الكوارث على الصعيد العالمي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وتحملت الدول الجزرية الصغيرة النامية أثراً لا يتناسب مع حجم اقتصاداتها.

الهدف ٢ – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

٦ – ازدادت الجهود الرامية إلى مكافحة الجوع وسوء التغذية ازدياداً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠. ولكن القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للجميع سيتطلب بذل جهود مستمرة ومركزة، ولا سيما في آسيا وأفريقيا. وتدعو الحاجة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة، بما في ذلك الإنفاق الحكومي والمساعدات الحكومية، من أجل زيادة القدرة الإنتاجية الزراعية.

- انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون نقصاً في التغذية في جميع أنحاء العالم من ١٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ١١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويعاني نحو ٧٩٣ مليون شخص من نقص التغذية في العالم، مقابل ٩٣٠ مليون شخص خلال الفترة نفسها.

- وفي عام ٢٠١٦، بيّنت التقديرات أن ١٥٥ مليون طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من التقزم (قامتهم مفرطة القصر بالقياس إلى سنهم، بسبب سوء التغذية). وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل التقزم من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وسجلت نسبة ثلاثة أرباع من جميع الأطفال الذين كانوا يعانون من التقزُّم في تلك السنة في منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وفي عام ٢٠١٦، عانى نحو ٥٢ مليون طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم من الهزال (مع انخفاض وزنهم بالنسبة إلى طولهم عادة نتيجة نقص حاد وكبير في الأغذية و/أو بسبب مرض). وبلغ معدل الهزال العالمي في عام ٢٠١٦ نسبة ٧,٧ في المائة، ووصل إلى معدله الأعلى (١٥,٤ في المائة) في جنوب آسيا. وفي المقابل، أصيب ٤١ مليون طفل دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم بالوزن الزائد والسمنة (٦ في المائة) في عام ٢٠١٦.

- ويتطلب القضاء على الجوع نظم إنتاج غذائي مستدامة وممارسات زراعية قادرة على الصمود. ومن جوانب هذا الجهد الحفاظُ على التنوع الجيني للنباتات والحيوانات، الأمر الذي يكتسي أهمية بالغة في مجالي الزراعة والإنتاج الغذائي. وفي عام ٢٠١٦، جرى حفظ ٤,٧ ملايين عينة من البذور وغيرها من المواد الجينية النباتية لأغراض متعلقة بالأغذية والزراعة في ٦٠٢ مصرف جيني في ٨٢ بلداً و ١٤ مركزاً إقليمياً ودولياً، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة منذ عام ٢٠١٤. وحُفِظَت مواد جينية حيوانية بطريقة التخزين المبرد ولكن لنسبة ١٥ في المائة فقط من السلالات الحيوانية الوطنية، وفقاً لمعلومات مستقاة من ١٢٨ بلداً. وتكفي الموارد الجينية المخزنة لإعادة تكوين نسبة ٧ في المائة فقط من السلالات الحيوانية الوطنية في حال انقراضها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، صنفت نسبة ٢٠ في المائة من السلالات الحيوانية المحلية بأنها في خطر.

- ومن الضروري زيادة الاستثمارات لتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية. ولكن مؤشر التوجّه الزراعي، الذي يعرَّف بأنه حصة قطاع الزراعة في الإنفاق الحكومي مقسومة على حصة هذه القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، انخفض من ٠,٣٨ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٤ في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٢١ في عام ٢٠١٥.

- وانخفضت حصة قطاع الزراعة من المعونة المخصصة للقطاعات في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٢٠ في المائة تقريباً

في منتصف الثمانينات إلى ٧ في المائة في أواخر التسعينات، وبقيت في ذلك المستوى حتى عام ٢٠١٥. ويبيّن هذا الانخفاض تحول المساعدات من تمويل البنية التحتية والإنتاج إلى زيادة التركيز على القطاعات الاجتماعية.

- وفي عام ٢٠١٦، شهد ٢١ بلداً أسعاراً محلية مرتفعة أو متوسطة الارتفاع لصنف واحد أو أكثر من الحبوب التي تشكل سلعاً غذائية أساسية، قياساً إلى مستوياتها التاريخية. ويقع ثلاثة عشر بلداً من هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار فكانت انخفاض الناتج المحلي وانخفاض قيمة العملة وانعدام الأمن. وأدى الارتفاع المحلي في أسعار الوقود أيضاً إلى ازدياد أسعار الأغذية.

- وأحرز بعض التقدم في تجنب حصول تشوهات في الأسواق الزراعية العالمية. فقد انخفضت إعانات الصادرات الزراعية العالمية بنسبة ٩٤ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية قراراً وزارياً بشأن إلغاء إعانات تصدير المنتجات الزراعية وتقييد تدابير التصدير ذات الأثر المماثل.

الهدف ٣ – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٧ – منذ عام ٢٠٠٠، تحققت إنجازاتٌ باهرة في العديد من الجبهات الصحية. بيد أن بلوغ الغايات الصحية من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ يستلزم تسريع وتيرة التقدم، وبخاصة في المناطق التي تتحمل أكبر عبء من الأمراض.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل

- بلغ معدل الوفيات النفاسية على صعيد العالم ٢١٦ حالة وفاة نفاسية لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٥. ويتطلب تحقيق غاية أقل من ٧٠ حالة وفاة نفاسية بحلول عام ٢٠٣٠ معدل انخفاض سنوي قدره ٧,٥ في المائة على الأقل، أي أكثر من ضعف المعدل السنوي للتقدم المحرز من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. ويمكن الوقاية من معظم الوفيات النفاسية. وفي عام ٢٠١٦، استفادت نسبة ٧٨ في المائة من المواليد الأحياء حول العالم من الرعاية الماهرة أثناء الولادة، مقابل ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٠. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فلم يتجاوز المعدل نسبة ٥٣ في المائة من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٦.

- كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أرجاء العالم ٤٣ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٥. ويمثل هذا المعدل انخفاضا بنسبة ٤٤ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. ولا تزال الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سجلت ٨٤ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٥.

- يكون الأطفال أكثر ضعفا خلال الثمانية والعشرين يوما الأولى من عمرهم (فترة حديثي الولادة). وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدل وفيات حديثي الولادة في أرجاء العالم ١٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي، أي بانخفاض من ٣١ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠٠٠. وتبلغ وفيات المواليد أعلى نسبة في وسط وجنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بمعدل ٢٩ وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في كل من هذه المناطق في عام ٢٠١٥.

- تعد الوقاية من الحمل العارض والحد من حالات حمل المراهقات من خلال جعل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في متناول الجميع من المتطلبات الحيوية لصحة النساء والأطفال والمراهقين ورفاههم. وفي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (من ١٥ إلى ٤٩ سنة) في أرجاء العالم اللواتي جرى تلبية حاجتهن من خدمات تنظيم الأسرة باستخدام أساليب حديثة ٧٨ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات بعلاقة اقتران، أي بزيادة عن نسبة ٧٥ في المائة التي تحققت في عام ٢٠٠٠. وقد أحرز تقدم كبير في أقل البلدان نموا، مع زيادة ١٨ نقطة مئوية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧.

- على الصعيد العالمي، انخفض معدل الولادات بين المراهقات ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما بنسبة ٢١ في المائة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥؛ وفي أمريكا الشمالية وجنوب آسيا، انخفض بأكثر من ٥٠ في المائة. بيد أن معدل الولادة لدى المراهقات لا يزال مرتفعا في ثلثي جميع البلدان، حيث سجلت أكثر من ٢٠ ولادة لكل ٠٠٠ ١ فتاة مراهقة في عام ٢٠١٥.

الأمراض المعدية

- أحرز تقدم كبير في مكافحة الأمراض المعدية. فعلى الصعيد العالمي سجلت في عام ٢٠١٥ نسبة ٠,٣ في المائة من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ٠٠٠ ١ من الأشخاص غير المصابين؛ ومن بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة، حدثت نسبة ٠,٠٨ في المائة من الإصابات الجديدة بالفيروس. وتمثل تلك البيانات انخفاضا بنسبة ٤٥ في المائة و ٧١ في المائة، على التوالي، منذ عام ٢٠٠٠. وظلت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث سجلت ١,٥ إصابة جديدة لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب.

- في عام ٢٠١٥، أبلغ عن وقوع ١٠,٤ مليون إصابة جديدة بالسل في أرجاء العالم، وهو ما يمثل ١٤٢ حالة جديدة لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص، أو انخفاضا بنسبة ١٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٥، بلغ معدل الإصابة بالملاريا في العالم ٩٤ مريضا لكل ٠٠٠ ١ شخص معرض للخطر، بانخفاض نسبته ٤١ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٥، احتاج ١,٦ بليون شخص إلى العلاج والرعاية الجماعية أو الفردية للأمراض المدارية المهملة، بانخفاض نسبته ٢١ في المائة عن عام ٢٠١٠.

- تعزى حوالي ١,٣٤ مليون وفاة إلى التهاب الكبد في عام ٢٠١٥، بما فيها ٠,٩ مليون وفاة بسبب التهاب الكبد باء. ويمكن الوقاية من التهاب الكبد باء عن طريق اللقاحات؛ وازدادت تغطية اللقاحات في أرجاء العالم لهذا المرض بين الأطفال الذين بلغوا سنة من عمرهم من ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٥.

- من عوامل الخطر الرئيسية للأمراض المعدية والوفيات الافتقار إلى خدمات المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تؤثر بشكل غير متناسب على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط آسيا وجنوبها. وبلغت معدلات الوفيات بسبب الافتقار إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في هاتين المنطقتين ٤٦ و ٢٣ وفاة لكل

١٠٠ ٠٠٠ شخص، على التوالي، مقارنة بـ ١٢ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في أرجاء العالم في عام ٢٠١٢.

الأمراض غير المعدية والصحة العقلية

- بلغت الوفيات المبكرة (قبل ٧٠ عاما من العمر) بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة وداء السكري حوالي ١٣ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ تمثل نسبة ٤٣ في المائة من جميع الوفيات المبكرة على الصعيد العالمي. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، انخفض خطر الوفاة بين سن ٣٠ و ٧٠ عاما نتيجة لأحد هذه الأسباب الأربعة من ٢٣ إلى ١٩ في المائة، أي أقل من المعدل المطلوب لبلوغ هدف تخفيض الوفيات المبكرة بما يعادل الثلث بحلول عام ٢٠٣٠.
- يمكن للاضطرابات العقلية كالاكتئاب أن تؤدي إلى الانتحار. وحدثت في العالم نحو ٨٠٠ ٠٠٠ حالة انتحار تقريبا في عام ٢٠١٥، حيث يبلغ عدد الرجال المحتمل انتحارهم ضعف عدد النساء.
- يسهم تعاطي التبغ والكحول في زيادة عبء الأمراض غير المعدية. وقد صدق ١٨٠ طرفا على اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وهو ما يمثل ٩٠ في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، استهلك أكثر من ١,١ بليون شخص، معظمهم من الرجال، التبغ في عام ٢٠١٥. وانخفض معدل انتشار التدخين بين الأفراد البالغين ١٥ سنة فأكثر من ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢١ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط استهلاك الكحول النقي ٦,٤ لترات سنويا لكل شخص بين الأفراد البالغين ١٥ سنة من العمر أو أكثر.
- يعد تلوث الهواء الداخلي والمحيط أكبر المخاطر الصحية البيئية. فعلى الصعيد العالمي في عام ٢٠١٢، أدى تلوث الهواء الداخلي الناجم الطهي باستخدام وقود غير نظيف أو تكنولوجيات غير فعالة إلى حوالي ٤,٣ ملايين وفاة، بينما أدى تلوث الهواء المحيط الناجم عن حركة المرور أو المصادر الصناعية أو حرق النفايات أو احتراق الوقود السكني إلى حوالي ٣ ملايين حالة وفاة.

المخاطر الصحية الأخرى

- في عام ٢٠١٣، تُوفي حوالي ١,٢٥ مليون شخص من جراء إصابات ناجمة عن حوادث المرور على الطرق، وهي السبب الرئيسي للوفاة بين الذكور البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما. وقد زادت الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بنحو ١٣ في المائة على الصعيد العالمي منذ عام ٢٠٠٠.
- في جميع أنحاء العالم توفي في عام ٢٠١٥ ما يقدر بنحو ١٠٨ ٠٠٠ شخص بسبب تسمم غير مقصود. ويمثل هذا الرقم ١,٥ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، أي بانخفاض قدره ٣٣ في المائة منذ عام ٢٠٠٠.

النظم الصحية والتمويل

- في عام ٢٠١٥، بلغ مجموع التدفقات المالية الرسمية المخصصة للبحوث الطبية والصحة الأساسية من جميع البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف ٩,٧ بلايين دولار، أي بزيادة ٣٠ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. وساهمت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما مجموعه ٤,٣ بلايين دولار من هذا المبلغ.
- تشير البيانات المتاحة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ إلى أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من جميع البلدان لديها أقل من طبيب واحد لكل ١ ٠٠٠ شخص، وحوالي نصف جميع البلدان لديها أقل من ثلاثة ممرضين أو قابلات لكل ١ ٠٠٠ شخص. وتقريبا جميع أقل البلدان نموا لديها أقل من طبيب واحد وأقل من ثلاثة ممرضين لكل ١ ٠٠٠ شخص.

الهدف ٤ – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

٨ – يتطلب تحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع زيادة الجهود، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، ومن أجل الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال اللاجئون والأطفال الفقراء في المناطق الريفية.

- في عام ٢٠١٤، التحق طفلان من بين ثلاثة أطفال في العالم بمرحلة ما قبل التعليم الابتدائي أو التعليم الابتدائي في السنة السابقة للسن الرسمي لدخول المدارس الابتدائية. غير أن هذه النسبة بلغت ٤ من ١٠ أطفال فقط في أقل البلدان نموا.
- على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققت في الالتحاق بالتعليم على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة في جميع أنحاء العالم، بلغ صافي النسب المعدلة للالتحاق بالتعليم ٩١ في المائة للتعليم الابتدائي، و ٨٤ في المائة للتعليم الثانوي، و ٦٣ في المائة للتعليم فوق الثانوي في عام ٢٠١٤. وبلغ عدد الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس نحو ٢٦٣ مليون، منهم ٦١ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية. ويوجد أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الأشخاص غير الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.
- على الرغم من أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس أكبر من أي وقت مضى، فإن العديد منهم لا يكتسبون المهارات الأساسية في القراءة والرياضيات. وتبين دراسات تقييم التعلم الأخيرة التي أجريت بشأن ٩ من ٢٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٦ من ١٥ بلدا في أمريكا اللاتينية التي تتوفر عنها بيانات، أن أقل من نصف التلاميذ في نهاية التعليم الابتدائي قد اكتسبوا المستويات الدنيا من الكفاءة في الرياضيات. وفي ٦ من ٢٤ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتوفر عنها بيانات، اكتسب أقل من نصف التلاميذ الذين أنهوا تعليمهم الابتدائي المستويات الدنيا من الكفاءة في القراءة.

- تشكل قضايا الإنصاف تحديا كبيرا في مجال التعليم حسب تقييم أجري حديثا. ففي جميع البلدان التي تتوافر عنها بيانات، حقق الأطفال من أغنى الأسر المعيشية البالغة نسبتها ٢٠ في المائة قدرا أكبر من الكفاءة في القراءة في نهاية التعليم الابتدائي والإعدادي مقارنة بالأطفال من أفقر الأسر المعيشية البالغة نسبتها ٢٠ في المائة. وفي معظم البلدان التي تتوافر عنها بيانات، سجل أطفال المناطق الحضرية نسبة أعلى في القراءة مقارنة بأطفال المناطق الريفية.

- يقوض نقص المدرسين المدربين والحالة السيئة للمدارس في العديد من أنحاء العالم فرص التعليم الجيد للجميع. ولدى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة منخفضة نسبيا من المدرسين المدربين في مرحلة ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي (٤٤ في المائة، و ٧٤ في المائة، و ٥٥ في المائة، على التوالي). وعلاوة على ذلك، لا تتوفر الكهرباء أو مياه الشرب في معظم المدارس في المنطقة.

- استنادا إلى بيانات مستمدة من ٦٥ بلدا ناميا، يزيد متوسط نسبة المدارس التي يمكنها الوصول إلى الحواسيب والإنترنت لأغراض التدريس عن ٦٠ في المائة في التعليم الابتدائي والثانوي على السواء. غير أن هذه الحصة تقل عن ٤٠ في المائة في أكثر من نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تتوافر عنها بيانات.

- بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل المنح الدراسية بليون دولار في عام ٢٠١٥، أي انخفضت عن مبلغ ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وكانت أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من أكبر البلدان المساهمة.

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٩ – لا يزال التباين بين الجنسين قائما في أرجاء العالم، مما يحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية ومن فرصهن. وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بذل المزيد من الجهود الحثيثة، بما في ذلك الأطر القانونية، لمكافحة التمييز الجنساني العميق الجذور الذي كثيرا ما ينجم عن مواقف أبوية ومعايير اجتماعية ذات صلة.

- استنادا إلى بيانات مستقاة من ٨٧ بلدا في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، أفادت نسبة ١٩ في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما بأنهن قد تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي على يد عشير حميم خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة للدراسة الاستقصائية. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يؤدي هذا العنف إلى الوفاة. وفي عام ٢٠١٢، قُتل تقريبا نصف جميع النساء من ضحايا القتل العمد في أرجاء العالم على يد عشير أو أحد أفراد الأسرة، مقابل ٦ في المائة من الضحايا الذكور.

- زواج الأطفال آخذ في الانخفاض، ولكن ليس بالسرعة الكافية. وفي حوالي عام ٢٠٠٠، أفادت امرأة واحدة من بين ٣ نساء تقريبا ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ عاما بأنهن قد تزوجن قبل سن ١٨ عاما. وفي حوالي عام ٢٠١٥، كانت النسبة أكثر قليلا من امرأة واحدة من بين ٤ نساء. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أكثر حدة في معدل الزواج بين الفتيات دون سن الخامسة عشرة خلال تلك الفترة.

- تراجعت الممارسات الضارة المتمثلة في تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث بنسبة ٢٤ في المائة منذ حوالي عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لا يزال انتشار هذه الممارسات مرتفعا في بعض من البلدان الثلاثين التي تتوافر عنها بيانات تمثلها. وفي تلك البلدان، تظهر بيانات استقصائية من حوالي عام ٢٠١٥ إلى أن أكثر من فتاة واحدة من بين ٣ فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما يخضعن لهذه العملية مقارنة بحوالي فتاة واحدة من كل فتاتين في حوالي عام ٢٠٠٠.

- يزيد متوسط مقدار الوقت الذي تستغرقه الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بأكثر من ثلاثة أضعاف بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل، وفقا لبيانات الدراسة الاستقصائية المستقاة من ٨٣ بلدا ومنطقة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الوقت الذي تستغرقه المهام المنزلية يمثل نسبة كبيرة من الفجوة بين الجنسين في العمل غير المدفوع الأجر.

- على الصعيد العالمي، بلغت مشاركة المرأة في البرلمانات الأحادية المجلس أو مجالس النواب الوطنية نسبة ٢٣,٤ في المائة عام ٢٠١٧، أي زادت فقط بما يعادل ١٠ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٠. ويشير هذا التقدم البطيء إلى ضرورة التزام سياسي أقوى وتدابير وحصص أكثر طموحا من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها.

- لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في مناصب الإدارة. وفي معظم البلدان الـ ٦٧ التي تتوافر عنها بيانات من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٥، تشغل النساء أقل من ثلث وظائف الإدارة العليا والمتوسطة.

- يتخذ ما يزيد بقليل عن نصف النساء (٥٢ في المائة) اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما المتزوجات أو المرتبطات بعلاقات اقتران قراراتهن بشأن العلاقات الجنسية بالتراضي واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية. ويستند هذا البيان الإحصائي إلى البيانات المتاحة من حوالي عام ٢٠١٢ بالنسبة عن ٤٥ بلدا، منها ٤٣ بلدا في المناطق النامية.

الهدف ٦ – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

١٠ – إن الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي الآمنة وإدارة النظم الإيكولوجية للمياه العذبة بطريقة سليمة يعد من الأمور الضرورية لحماية الصحة البشرية وتحقيق الاستدامة البيئية والازدهار الاقتصادي.

- في عام ٢٠١٥، استخدم ٦,٦ بلايين شخص (أي أكثر من ٩٠ في المائة من سكان العالم) مصادر محسنة لمياه الشرب واستخدم ٤,٩ بلايين شخص (أكثر من ثلثي سكان العالم) مرافق محسنة للصرف الصحي. وفي كلتا الحالتين، يعيش أغلب المحرومين في المناطق الريفية. وتوفير خدمات الصرف الصحي الأساسية لجميع الناس والقضاء على ممارسة التغوط في العراء غير الآمنة سيتطلب تسريع وتيرة التقدم بدرجة كبيرة في المناطق الريفية في وسط آسيا وجنوبها، وشرق آسيا وجنوب شرقها، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- تعتمد الإدارة الفعالة للمياه والصرف الصحي على مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية. وقد أظهر استقصاء أجري في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

أن أكثر من٨٠ في المائة من البلدان الـ ٧٤ المجيبة عليه تطبق إجراءات محددة بوضوح لإشراك المستفيدين من الخدمات/المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي.

- يعيش أكثر من بليوني شخص في العالم في بلدان تعاني من فرط الإجهاد المائي، الذي يُعرّف بأنه ارتفاع نسبة الاستهلاك الإجمالي للمياه العذبة إلى الموارد الإجمالية للمياه العذبة المتجددة بحيث تتجاوز عتبة ٢٥ في المائة. وتعاني مناطق شمال أفريقيا وغرب آسيا من مستويات إجهاد مائي تتجاوز ٦٠ في المائة، مما يقوي احتمال حدوث مشكلة ندرة المياه في المستقبل.
- في عام ٢٠١٢، أفادت ٦٥ في المائة من البلدان الـ ١٣٠ التي أجابت على الاستقصاء بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية بأنها تطبق خططا للإدارة على الصعيد الوطني.
- تزايدت المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لقطاع المياه تزايدا مطردا، ولكنها ظلت ثابتة نسبيا كحصة من مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث ظلت نسبتها ٥ في المائة تقريبا منذ عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قطاع المياه ٨,٦ بلايين دولار، أي بزيادة قدرها ٦٧ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٠٥.

الهدف ٧ – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

١١ - لا يفي التقدم المحرز في كل مجال من مجالات الطاقة المستدامة بالمتطلبات اللازمة لتمكين الجميع من الحصول على الطاقة وتحقيق الغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وسيتطلب إجراء تحسينات حقيقية في هذا الصدد رفع مستوى التمويل وإبداء التزامات أكثر جرأة على صعيد السياسات، إلى جانب استعداد البلدان لتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة بدرجة كبيرة.

- توافرت الكهرباء لما نسبته ٨٥,٣ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٤، أي أن الزيادة لم تتجاوز ٠,٣ في المائة منذ عام ٢٠١٢. وهذا يعني أن ١,٠٦ بليون شخص، معظمهم من سكان المناطق الريفية، ما زالوا يعيشون بدون كهرباء. ويعيش نصف هؤلاء السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- توافرت أنواع الوقود والتكنولوجيات النظيفة لأغراض الطهي لما نسبته ٥٧,٤ في المائة من السكان في عام ٢٠١٤، أي بزيادة طفيفة عن نسبة ٥٦,٥ في المائة التي سجلت في عام ٢٠١٢. فلا يزال أكثر من ٣ بلايين شخص، معظمهم في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، محرومين من وقود الطهي النظيف والتكنولوجيات الأكثر كفاءة.
- زادت حصة استهلاك الطاقة المتجددة من الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة طفيفة، حيث انتقلت من ١٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ١٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى زيادة استهلاك الكهرباء المتجددة التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المائية والشمسية والريحية. وما زالت الطاقة الشمسية والطاقة الريحية تسهمان بحصة ضئيلة نسبيا في استهلاك الطاقة، رغم أنهما شهدتا نموا سريعا في السنوات الأخيرة. والتحدي الماثل الآن هو زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في استهلاك الطاقة في قطاعي التسخين والنقل، اللذين يستأثران معا بنسبة ٨٠ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة.

- فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، خفضت ثلاثة أرباع البلدان الـ ٢٠ الأكثر استهلاكا للطاقة في العالم من كثافة استهلاك الطاقة، التي تُعرّف بأنها نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تسنى تحقيق هذا الانخفاض أساسا بفضل زيادة كفاءة استخدام الطاقة في قطاعي الصناعة والنقل. غير أن هذا التقدم ما زال غير كاف لتحقيق الغاية المتمثلة في مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة.

الهدف ٨ – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

١٢ – إن رفع إنتاجية العمالة، وخفض معدل البطالة ولا سيما بين الشباب، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات والمنافع المالية يعد من المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

- على النطاق العالمي، ارتفع متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٠,٩ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ إلى ١,٦ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥وفي أقل البلدان نموا، ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من ٣,٥ من المائة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ إلى ٤,٦ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، قبل أن ينخفض إلى ٢,٥ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. واتخذ متوسط المعدل السنوي الإجمالي لنمو الناتج المحلي في أقل البلدان نموا اتجاها مماثلا، حيث انخفض من ٧,١ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ إلى ٤,٩ في المائة فيما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، أي أنه دون بلوغ غاية الـ ٧ في المائة المحددة في أهداف التنمية المستدامة.

- انخفضت إنتاجية العمالة (معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل) على الصعيد العالمي من ٢,٩ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨ إلى ١,٩ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦. ويمثل هذا الانخفاض في النمو تطورا سلبيا للاقتصاد العالمي، ويترك آثارا سلبية على مستويات المعيشة والأجور الحقيقية.

- وصل المعدل العالمي للبطالة إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، وكانت النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال في جميع الفئات العمرية. وكان الشباب أكثر عرضة للبطالة من البالغين ثلاث مرات، فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب ١٢,٨ في المائة وبين البالغين ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، ففي أكثر من ٧٦ في المائة من البلدان التي توافرت عنها بيانات، هناك أكثر من شاب واحد من كل ١٠ شباب غير ملتحق بالنظام التعليمي وغير عامل. وتكون الشابات أكثر عرضة للبطالة من الشبان في حوالي ٧٠ في المائة من البلدان التي توافرت عنها بيانات.

- رغم أن عدد الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٧ سنة انخفض من ٢٤٦ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٨ مليون في عام ٢٠١٢، فما زالت عمالة الأطفال مصدر قلق بالغ. ويشارك أكثر من نصف الأطفال العاملين (٨٥ مليون طفل) في أعمال خطرة ويعمل ٥٩ في المائة منهم في القطاع الزراعي. وأحرزت البنات تقدما أكبر من الأولاد، حيث انخفض عدد البنات المشاركات في عمالة الطفل بنسبة٤٠ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢، بينما انخفض عدد الأولاد بنسبة ٢٥ في المائة.

- يمكّن الوصول إلى الخدمات المالية الأفراد والشركات من إدارة التغير في الدخل، والتعامل مع التقلب في التدفقات النقدية، ومراكمة الأصول، والقيام باستثمارات إنتاجية. وقد زادت فرص الاستفادة من الخدمات المالية عن طريق أجهزة الصرف الآلي بنسبة ٥٥ في المائة على نطاق العالم بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وزاد عدد فروع المصارف التجارية بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة نفسها، ويرجع انخفاض نمو عدد هذه المصارف إلى زيادة إتاحة الخدمات المالية الرقمية. وعلى الصعيد العالمي، كان هناك ٦٠ جهازا للصرف الآلي و ١٧ فرعا للمصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ من البالغين في عام ٢٠١٥. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، فتح ٧٠٠ مليون بالغ حسابات مصرفية جديدة وارتفعت حصة البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية من ٥١ في المائة إلى ٦١ في المائة.

- بعد انكماش طفيف في عام ٢٠١٤، ارتفع حجم المعونة من أجل التجارة بنسبة ٥,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية لتصل إلى ٥٣,٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥ بسبب حدوث انتعاش في الالتزامات المتعلقة بالبنية التحتية المتصلة بالتجارة وزيادة في نمو الدعم الموجه للعمل المصرفي والزراعة. وزادت الالتزامات المتعلقة بتقديم المعونة من أجل التجارة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥ بمقدار ٤,٣ بلايين دولار لتصل إلى ١٧,٢ بليون دولار. وبدأ الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج للمعونة من أجل التجارة مخصص لتلك البلدان، مرحلته الثانية في عام ٢٠١٦ وسيستمر إلى عام ٢٠٢٢. ووصلت الالتزامات التي أعلنتها الجهات المانحة لصالح هذا الإطار إلى ٥٥,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٦، ودُفع بالفعل مبلغ ١٧,٣ مليون دولار إلى الصندوق الاستئماني.

الهدف ٩ – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

١٣ – على الرغم من التحسن المطرد في ناتج التصنيع وفي التشغيل، سيلزم تجديد الاستثمارات في أقل البلدان نموا لتشييد البنية التحتية اللازمة وضمان مضاعفة حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان بحلول عام ٢٠٣٠.

- تُوفر خدمات النقل ذات الكفاءة فرص عمل وثروات وتدفع عجلة التنمية الاقتصادية. ففي عام ٢٠١٥، قُدّر الأثر الاقتصادي العالمي (المباشر وغير المباشر) للنقل الجوي بمبلغ ٢,٧ تريليون دولار، أي ما يعادل ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولا تسهم مجموعة أقل البلدان نموا ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلا بحصص صغيرة جدا في الحجم الإجمالي للنشاط العالمي في مجالي السفر الجوي والشحن الجوي، إذ تتراوح حصة كل مجموعة منهما ما بين ١ في المائة و ٢,٧ في المائة.

- يمثل التصنيع محركا أساسا للتنمية الاقتصادية والتوظيف والاستقرار الاجتماعي. وعلى الصعيد العالمي، زادت الحصة التي تسهم بها القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، بلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع ٦٢١ ٤ دولارا في أوروبا وأمريكا الشمالية، مقابل حوالي ١٠٠ دولار في أقل البلدان نموا.

- مع تحول بلدان كثيرة نحو صناعات أكثر كفاءة وأقل استهلاكا للطاقة، تنخفض عموما كثافة انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من وحدات القيمة المضافة للتصنيع. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، خفضت أوروبا وأمريكا الشمالية من كثافة انبعاثاتها بنسبة ٣٦ في المائة. وانخفضت كثافة الانبعاثات في جميع البلدان العشرة الأكثر تصنيعا. غير أن هذه الاتجاهات الواعدة لا تتجلى في المستوى العالمي لكثافة الانبعاثات، لأن حصة كبيرة من القيمة المضافة للتصنيع في العالم انتقلت إلى بلدان ذات مستويات أعلى من كثافة الانبعاثات عموما.

- في عام ٢٠١٤، ارتفعت الاستثمارات المخصصة للبحث والتطوير إلى ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد أن كانت ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة الباحثين إلى السكان ١ ٠٩٨ باحثا لكل مليون شخص في عام ٢٠١٤، وتتراوح هذه النسبة من ٦٣ في أقل البلدان نموا إلى ٣ ٥٠٠ في أوروبا وأمريكا الشمالية.

- ووصل حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للبنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية إلى ٥٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥، أي بزيادة ٣٢ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. وكان القطاعان الرئيسيان المتلقيان لهذا المساعدة هما النقل والطاقة (١٩ بليون دولار لكل منهما).

- ما فتئ التصنيع يتحول أكثر فأكثر نحو المنتجات الأكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية. وفي حين أن المنتجات القائمة على التكنولوجيات المتوسطة والفائقة التطور ما زالت تهيمن على الإنتاج التصنيعي في الاقتصادات الصناعية (حيث تسهم بحوالي ٨٠ في المائة من الناتج الإجمالي للتصنيع)، فلم تكد حصة هذه المنتجات تصل إلى ١٠ في المائة في أقل البلدان نموا.

- انتشرت خدمات الهاتف المحمول بسرعة وأتاحت لسكان المناطق التي كانت معزولة من قبل أن ينضموا إلى مجتمع المعلومات العالمي. وفي عام ٢٠١٦، أصبحت شبكات الهاتف المحمول تغطي ٩٥ في المائة من سكان العالم و ٨٥ في المائة من سكان أقل البلدان نموا.

الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

١٤ – يتفاوت التقدم المحرز في الحد من انعدام المساواة داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان. ولا تزال أصوات البلدان النامية بحاجة إلى تعزيز في منتديات صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. وعلاوة عن ذلك، ورغم أن التحويلات المالية يمكن أن تكون بمثابة شريان حياة لأسر المهاجرين العاملين في الخارج ومجتمعاتهم المحلية في بلدانهم الأصلية، فإن ارتفاع تكلفة تحويل الأموال ما زال يقلل من هذه الفوائد.

- في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، تحسن نصيب الفرد من الدخل أو الاستهلاك في أفقر فئة من السكان ونسبتها ٤٠ في المائة بسرعة أكبر من المتوسط الوطني في ٤٩ بلدا (تضم ثلاثة أرباع سكان العالم) من البلدان الـ ٨٣ التي توافرت عنها بيانات.

- من خلال إصلاح نظام الحصص الذي أجراه صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة، زاد الصندوق من حصة حقوق التصويت الممنوحة للبلدان النامية (التي تعرف بأنها البلدان الواقعة في المناطق النامية، حسب تصنيف القائمة M49 للمناطق) من ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠١٦. ولا تزال هذه الزيادة أقل من نسبة ٧٤ في المائة التي تمثلها

هـذه البلـدان في العضـوية. وفي حـين أن الإصـلاحات الـتي أعلـن عنهـا البنـك الـدولي في عام ٢٠١٠ لا تزال قيد التنفيذ، لم يغير ذلك الجهد من نسبة الـ ٣٨ في المائة من حقوق التصويت التي تمتلكها البلدان النامية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير منذ عام ٢٠٠٠.

- اتسع نطاق الإعفاء من الرسوم الجمركية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية وتهيئة الظروف المواتية لوصول صادراتها إلى الأسواق. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، ارتفعت نسبة بنود التعريفات الجمركية العالمية التي تستفيد فيها المنتجات التي تنشأ في البلدان النامية على إعفاء جمركي من ٤١ إلى ٥٠ في المائة على الصعيد العالمي؛ وبالنسبة للمنتجات التي تنشأ في أقل البلدان نموا، ارتفعت هذه النسبة من ٤٩ في المائة إلى ٦٥ في المائة.

- لا تزال أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى مساعدة إضافية لضمان حصولها على نصيبها من فوائد التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٥، وصل مجموع تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة إلى ٤٨ بليون دولار و ٦ بلايين دولار، على التوالي. وحققت ثمانية بلدان مانحة الغاية المتمثلة في تخصيص ٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لتمويل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

- تقل فوائد التحويلات المالية من العمال المهاجرين الدوليين إلى حد ما بسبب ارتفاع تكلفة التحويل عموما. ففي المتوسط، تفرض شركات تحويل الأموال ومكاتب البريد رسوما تزيد نسبتها على ٦ في المائة من المبالغ المحولة؛ بينما تفرض المصارف التجارية رسوما نسبتها ١١ في المائة. وكلاهما يرتفع كثيرا عن النسبة المستهدفة وهي ٣ في المائة. ولئن كانت التكنولوجيات الجديدة والمحسنة، مثل البطاقات المدفوعة مسبقا والتحويل عبر شركات الهواتف المحمولة، تؤدي إلى انخفاض رسوم إرسال الأموال إلى الوطن (بنسب تتراوح ما بين ٢ و ٤ في المائة)، فهي حتى الآن ليست متاحة أو مستخدمة على نطاق واسع بالنسبة للكثير من القنوات التي تمر فيها التحويلات المالية.

الهدف ١١ – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

١٥ – في العقود الأخيرة، شهد العالم نموا حضريا غير مسبوق. ففي عام ٢٠١٥، كان قرابة ٤ بلايين شخص – ٥٤ في المائة من سكان العالم – يعيشون في المدن ويُتوقع أن يزداد هذا العدد إلى حوالي ٥ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٣٠. وأدت سرعة التوسع الحضري إلى ظهور تحديات هائلة، بما في ذلك وجود أعداد متزايدة من سكان الأحياء الفقيرة، وزيادة تلوث الهواء، وعدم كفاية الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، والزحف العمراني العشوائي، مما جعل المدن أيضا أكثر عرضة للكوارث. ويلزم تحسين التخطيط الحضري والإدارة الحضرية من أجل جعل الأماكن الحضرية في العالم أكثر شمولا وأمنا ومرونة واستدامة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ عدد البلدان التي تضع سياسات حضرية على المستوى الوطني ١٤٩ بلدا.

- انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في البلدان النامية من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من بعض المكاسب، فإن العدد المطلق للسكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة قد استمر في التزايد، ويعزى ذلك جزئيا إلى تسارع التحضر والنمو السكاني والافتقار إلى سياسات الأراضي

والإسكان الملائمة. ففي عام ٢٠١٤، قدِّر عدد سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة بنحو ٨٨٠ مليون شخص، بالمقارنة بـ ٧٩٢ مليون شخص من سكان الحضر في عام ٢٠٠٠.

- مع تزايد عدد الأشخاص الذين ينتقلون إلى المناطق الحضرية، عادة ما توسع المدن حدودها الجغرافية لاستيعاب السكان الجدد. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥، كانت وتيرة اتساع رقعة الأراضي الحضرية في جميع مناطق العالم قد تجاوزت وتيرة تزايد عدد السكان الحضريين. ونتيجة لذلك، أصبحت المدن أقل كثافة مع زيادة حجمها، وأصبح الزحف الحضري العشوائي يشكل تحديا للأنماط الأكثر استدامة للتنمية الحضرية.

- تمثل إزالة النفايات الصلبة وإدارتها بطريقة آمنة أحد أهم الخدمات البيئية الحضرية. فالنفايات الصلبة غير المجمعة تؤدي إلى انسداد المجاري، وتسبب الفيضانات وقد تؤدي إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه. واستنادا إلى البيانات المستمدة من المدن في ١٠١ بلدا خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٣، فإن ٦٥ في المائة من سكان المناطق الحضرية يحصلون على خدمات بلدية لجمع النفايات.

- يشكل تلوث الهواء أحد المخاطر الكبرى على الصحة البيئية. ففي عام ٢٠١٤، كان ٩ من كل ١٠ أشخاص ممن يعيشون في المدن يتنفسون هواء غير ممتثل لمعايير الأمان التي حددتها منظمة الصحة العالمية.

الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

١٦ – يتطلب تحقيق الهدف ١٢ إطارا وطنيا قويا للاستهلاك والإنتاج المستدامين يكون مدمجا في الخطط الوطنية والقطاعية، وفي الممارسات التجارية المستدامة وسلوك المستهلكين، إلى جانب التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

- فصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الطبيعية هو أمر أساسي للتنمية المستدامة. بيد أن الأرقام العالمية تشير إلى اتجاهات نحو الأسوأ: فقد زاد الاستهلاك المادي المحلي (المقدار الإجمالي للموارد الطبيعية المستخدمة في العمليات الاقتصادية) من ١,٢ كيلوغرام إلى ١,٣ كيلوغرام لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وارتفع أيضا مجموع الاستهلاك المادي المحلي خلال نفس الفترة – من ٤٨,٧ بليون طن إلى ٧١,٠ بليون طن. وتعزى هذه الزيادة جزئيا إلى تزايد استخدام الموارد الطبيعية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في شرق آسيا.

- تواصل البلدان التصدي للتحديات المرتبطة بتلوث الهواء والتربة والمياه والتعرض للمواد الكيميائية السامة، وذلك في ظل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريبا هي أطراف في إحدى تلك الاتفاقيات على الأقل. ويُطلب من البلدان، بموجب الالتزامات الناشئة عن تلك الاتفاقيات، أن تبلغ بانتظام عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالنفايات الخطرة والملوثات العضوية الثابتة والمواد المستنفدة للأوزون. غير أنه خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، لم تكن قد قدمت البيانات والمعلومات المطلوبة سوى ٥٧ في المائة من الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، و ٧١ في المائة من الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق

إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، و ٥١ في المائة من الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وكانت جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال قد أبلغت بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

الهدف ١٣ – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

١٧ – استمر احترار الكوكب في عام ٢٠١٦، إذ بلغت درجة الحرارة رقما قياسيا جديدا يناهز ١,١ درجة مئوية فوق درجة الحرارة لما قبل الثورة الصناعية، وفقا لبيان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ العالمي في عام ٢٠١٦. وسادت ظروف الجفاف في مناطق كثيرة من العالم، وتفاقمت بسبب ظاهرة النينيو. وأشارت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أيضا في بيانها إلى أن نطاق الجليد البحري على الصعيد العالمي قد تقلص إلى حد أدنى قدره ٤,١٤ مليون كيلومتر مربع في عام ٢٠١٦، وهو ثاني أدنى نطاق مسجل. وارتفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو إلى مستوى قياسي أيضا لتصل إلى ٤٠٠ جزء في المليون في تلك السنة. ويتطلب التخفيف من تغير المناخ وآثاره الاستفادة من الزخم الذي تحقق في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود لبناء القدرة على التكيف والحد من المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية.

- من المتوقع من الأطراف في اتفاق باريس أن تقوم بإعداد مساهمات متتالية محددة وطنيا والإبلاغ بشأنها وتعهدها. وتعكس المساهمات المحددة وطنيا الاستجابات القطرية الرسمية لتغير المناخ والمساهمات في الإجراءات المناخية العالمية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كان ١٤٣ طرفا قد صدقت على اتفاق باريس، وكانت من بينها ١٣٧ طرفا (١٣٦ بلدا والمفوضية الأوروبية) قد أبلغت مساهماتها المحددة وطنيا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، كانت سبعة بلدان نامية قد أتمت بنجاح وقدمت الصيغة الأولى لخططها الوطنية للتكيف، استجابة لتغير المناخ.
- التزمت البلدان المتقدمة النمو بالاشتراك في تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لمعالجة الاحتياجات المتصلة بالمناخ في البلدان النامية ومواصلة هذا المستوى من الدعم حتى عام ٢٠٢٥. وقد أسفرت الجهود الأولية المبذولة لحشد الموارد من أجل الصندوق الأخضر للمناخ عن جمع ١٠,٣ بليون دولار، والأطراف من البلدان المتقدمة النمو مدعوة بقوة إلى زيادة دعمها المالي.
- عدد الوفيات التي تعزى إلى الكوارث الطبيعية آخذ في الازدياد، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، توفي أكثر من ١,٦ مليون شخص في كوارث طبيعية مبلَّغ عنها على الصعيد الدولي.
- بدأت الكثير من البلدان في تنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث. وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أشار معظم البلدان المبلغة إلى أن تقييمات الأثر البيئي، والتشريعات المتعلقة بالمناطق المحمية، ومشاريع وبرامج التكيف مع تغير المناخ، والتخطيط المتكامل، قد كان لها دور كبير في الحد من عوامل الخطر الأساسية.

الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

١٨ – إن الآثار الضارة المتزايدة لتغير المناخ (بما في ذلك تحمض المحيطات) والإفراط في الصيد والتلوث البحري أمور تهدد المكاسب الأخيرة المتحققة في حماية أجزاء من المحيطات في العالم.

- تشير الاتجاهات العالمية إلى استمرار تدهور المياه الساحلية بسبب التلوث والزيادة المفرطة في المغذيات (وهي زيادة كثيرا ما تعزى إلى تدفق المغذيات التي تحملها السيول من البر، مما يسبب كثافة في نمو النباتات وموت الحياة الحيوانية من جراء نقص الأكسجين). ومن أصل ٦٣ نظاما من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة التي جرى تقييمها في إطار برنامج تقييم المياه العابرة للحدود، كانت ١٦ في المائة من النظم الإيكولوجية تندرج ضمن فئات المخاطر ''العالية'' و ''العليا'' الناشئة عن إفراط زيادة المغذيات في المناطق الساحلية. وهي تقع أساسا في أوروبا الغربية وجنوب وشرق آسيا وخليج المكسيك.

- يرتبط تحمض المحيطات ارتباطا وثيقا بالتحولات في كيمياء الكربونات في المياه، التي يمكن أن تسبب ضعفا كبيرا لأصداف وهياكل العديد من الأنواع البحرية (من قبيل المرجانيات التي تبني الشعاب المرجانية والرخويات ذات الأصداف). وقد أشارت دراسات الحموضة البحرية في المحيطات المفتوحة والمواقع الساحلية في جميع أنحاء العالم إلى أن المستويات الحالية غالبا ما تكون خارج حدود ما قبل الثورة الصناعية.

- يقلص الصيد المفرط من الإنتاج الغذائي، ويعوق أداء النظم الإيكولوجية، ويقلص التنوع البيولوجي. وقد انخفضت نسبة الأرصدة السمكية البحرية العالمية الواقعة ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً، من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٣. غير أن هذا الاتجاه فقد تباطأ ويبدو أنه قد استقر في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣.

- تواجه المصائد الصغيرة تحديات عديدة. واستجابة لذلك، قام حوالي ٧٠ في المائة من المجيبين على استقصاء، الذين يمثلون ٩٢ بلدا والاتحاد الأوروبي، باستحداث أو وضع لوائح أو سياسات أو قوانين أو خطط أو استراتيجيات تستهدف تحديدا المصائد الصغيرة.

- تعد المناطق البحرية المحمية عندما تدار بفعالية وتتوافر لها موارد جيدة آليات هامة لحماية الحياة في المحيطات. وفي عام ٢٠١٧، كانت المناطق المحمية تغطي ١٣,٢ في المائة من البيئة البحرية الخاضعة للولايات الوطنية (الواقعة في حدود ٢٠٠ ميل بحري من الساحل) و ٠,٢٥ في المائة من البيئة البحرية الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية، و ٥,٣ في المائة من إجمالي مساحة المحيطات العالمية.

الهدف ١٥ – حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

١٩ – كان التقدم المحرز في الحفاظ على الأنواع والنظم الإيكولوجية البرية للأرض واستدامة استخدامها متفاوتا. وقد تباطأت وتيرة فقدان الغابات ويستمر إجراء تحسينات في إدارة الغابات على نحو مستدام

وحماية المناطق الهامة للتنوع البيولوجي. بيد أن الاتجاهات نحو الانخفاض في إنتاجية الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والصيد غير المشروع، والاتجار بالأحياء البرية، لا تزال مصدرَ قلق شديد.

- لا يزال صافي خسارة الغابات يتباطؤ ولا يزال رصيد الكتلة الأحيائية الحرجية لكل هكتار مستقرا. ويجري حماية المزيد من الغابات وقد ازدادت المناطق الخاضعة لخطط الإدارة الطويلة الأجل والترخيص الطوعي. وخلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، كانت الخسارة السنوية الصافية لمساحة الغابات على الصعيد العالمي أقل من نصف ما كانت عليه في فترة التسعينيات من القرن العشرين. وقد انخفضت نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات من ٣١,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٥.

- خمسة عشر في المائة من الأراضي هي حاليا مشمولة بالحماية، ولكن ذلك لا يشمل جميع المناطق الهامة للتنوع البيولوجي. وحماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية أمر ضروري لتعزيز إدارة الموارد الطبيعية وحفظ التنوع البيولوجي. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧، كان المتوسط العالمي لتغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البرية والجبلة والواقعة في المياه العذبة من خلال المناطق المحمية قد ارتفع من ٣٥ في المائة إلى ٤٧ في المائة، ومن ٣٢ في المائة إلى ٤٣ في المائة، ومن ٣٩ في المائة إلى ٤٩ في المائة، على التوالي.

- في عام ٢٠١٧، كانت نسبة ٧٦ في المائة من المناطق الجبلية في العالم تغطيها أشكال ما من النباتات الخضراء، بما في ذلك الغابات والشجيرات والأعشاب والمحاصيل الزراعية. أما نسبة الغطاء النباتي على الجبال فهي أدنى في آسيا الوسطى (٣١ في المائة) وأعلى في أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) (٩٨ في المائة).

- خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٣، كان حوالي خمس مساحة اليابسة التي تغطيها نباتات قد أظهرت اتجاهات مستمرة ومنخفضة في الإنتاجية. وأكثر المناطق تضررا هي أمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث تؤدي المراحل المتقدمة لتدهور الأراضي، في بعض الحالات، إلى التصحر في المناطق الجافة، ولا سيما في المراعي. ويقوض تدهور الأرض والتربة أمن جميع البلدان وتنميتها. وإن عكس آثار تدهور الأراضي وتصحرها من خلال الإدارة المستدامة للأراضي لهو أمر أساسي لتحسين حياة وسبل عيش ما يزيد على بليون شخص معرضين حاليا للخطر.

- يستمر فقدان التنوع البيولوجي بمعدل مفزع حسب مؤشر القائمة الحمراء. ويتزايد خطر انقراض المرجانيات بوتيرة أسرع بين جميع فئات الأنواع التي جرى تقييمها بسبب التهديد المتزايد من جراء تغير المناخ والآثار المحلية. ويقضي مرض الفطريات القُدَيرية، وهو مصدر قلق بالغ آخر، على الكثير من الأنواع البرمائية ويزيد من خطر انقراضها.

- لا يزال الصيد غير المشروع للأحياء البرية والاتجار بها أمرا محبطا لجهود المحافظة عليها. وتتسم أسواق الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بالتعقيد وتخضع لتقلبات سريعة. ويمكن أن ينمو الطلب على منتج ما من منتجات الأحياء البرية بسرعة، قبل أن يستجيب المجتمع الدولي لذلك. وفي عام ٢٠١٣، كان عاج الأفيال وخشب الورد وقرون وحيد القرن تشكل أكثر ٦٠ في المائة من مجموع المضبوطات من منتجات الأحياء البرية والأخشاب.

- المجتمع العالمي ملتزم بالحفاظ على التنوع البيولوجي. وهناك اتفاقان دوليان يهدفان إلى تقاسم الفوائد المتأتية من استخدام الموارد الجينية بطريقة عادلة ومنصفة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، صدقت ١٤٤ بلدا على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وصدقت ٩٦ بلدا على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها.

- في عام ٢٠١٥، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة دعما للتنوع البيولوجي ٨,٨ بلايين دولار، بزيادة في القيمة الحقيقية قدرها ٣٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤.

الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، و بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

٢٠ – شهدت النزاعات العنيفة زيادة في السنوات الأخيرة، بينما انخفض عدد جرائم القتل ببطء، وأُتيحت فرص أفضل للوصول إلى العدالة لعدد أكبر من المواطنين في جميع أنحاء العالم. وتتسبب نزاعات مسلحة شديدة الحدة في أعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين. ويظل التقدم المحرز في تعزيز السلام والعدالة، إلى جانب بناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، متفاوتا بين المناطق وداخلها.

- في عام ٢٠١٥، وقع عدد يتراوح بين ٥,٢ و ٦,٧ أشخاص لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم ضحايا لجرائم القتل المتعمد. وفي حين انخفض معدل جرائم القتل على مدى العقد الماضي، يواجه الناس في بعض البلدان الواقعة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا خطرا متزايدا للقتل المتعمد.

- تستمر أشكال شتى من العنف ضد الأطفال، بما فيها التأديب الذي يعتمد على العقاب البدني والاعتداء النفسي. ووفقا للبيانات المتاحة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٦ المقدمة من ٧٦ بلدا (معظمها من البلدان النامية)، هناك حوالي ٨ أطفال من أصل كل ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٤ عاما قد تعرضوا بصورة منتظمة لشكل من أشكال الاعتداء النفسي و/أو العقاب البدني.

- وأحرزت البلدان تقدما ثابتا فيما يتعلق باكتشاف ضحايا الاتجار بالبشر، كما يتجلى في تزايد عدد الضحايا الذين جرى اكتشافهم على مدى العقد الماضي. وعلى الصعيد العالمي، كان عدد النساء والفتيات اللواتي اعتُبِرن ضحايا الاتجار في عام ٢٠١٤ أكبر من عدد الرجال والفتيان. بيد أن نسبة النساء والفتيات شهدت تراجعا بطيئا من ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٤. وفي الوقت الذي انخفضت فيه نسبة ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، ارتفعت نسبة ضحايا الاتجار لأغراض السخرة. وكان حوالي ٢٨ في المائة من جميع ضحايا الاتجار الذين تم اكتشافهم في عام ٢٠١٤ من الأطفال، مع زيادة عدد الفتيات على عدد الفتيان (٢٠ في المائة و ٨ في المائة، على التوالي، من مجموع الضحايا).

- وربما يمثل العنف الجنسي أكثر انتهاكات حقوق الطفل إثارةً للقلق. ويحد النقص في الإبلاغ وعدم توفر البيانات القابلة للمقارنة من القدرة على استيعاب هذه المشكلة بمداها الواسع.

وتأرجحت نسبة النساء ممَّن تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٢٩ سنة اللواتي تعرضن للعنف الجنسي للمرة الأولى قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة، بين صفر في المائة و ١٦ في المائة، وذلك في ٣٥ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تتوفر عنها بيانات.

- وتشير معدلات الاحتجاز قبل المحاكمة إلى بطء التقدم فيما يتعلق بسيادة القانون والوصول إلى العدالة. وعلى الصعيد العالمي، ظلت نسبة الأشخاص المحتجزين دون صدور حكم في حقهم بسبب ارتكاب جرائم دون تغيير تقريبا – من ٣٢ في المائة من مجموع السجناء في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ إلى ٣١ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ – بما يشير إلى عدم تحقيق تقدم ملموس في قدرة النظم القضائية على مقاضاة المتهمين ومحاكمتهم بطريقة عادلة وشفافة.

- وأتاحت الأنظمة والإجراءات المبهمة والمرهقة والعديمة الكفاءة الفرصة للمسؤولين الفاسدين لانتزاع الرشاوى أو المدفوعات غير الرسمية. وفي عام ٢٠١٥، أبلغ أكثر من ١٨ في المائة من الشركات في جميع أنحاء العالم عن تلقي طلب دفع رشوة مرة واحدة على الأقل. وبلغت النسبة الإجمالية لتلك الشركات من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ٢٥ في المائة، مقارنة بما نسبته ٤ في المائة من الشركات في البلدان المرتفعة الدخل.

- ولتوفير أساس سليم للتنمية، ينبغي أن تكون الميزانيات الحكومية شاملة وشفافة وواقعية. وفي حين بلغت نسبة النفقات في بلدين من كل ٣ بلدان تقريبا حوالي ١٠ في المائة من ميزانياتها الوطنية الأصلية، حادت أكثر من دولة واحدة من كل ٧ بلدان عن تلك النسبة بما لا يقل عن ١٥ في المائة. ومع ذلك، تحسنت موثوقية الميزانية مع مرور الوقت، حيث بدا هذا التحسن في حوالي ٨ بلدان من كل ١٠ بلدان في جنوب آسيا وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

- ويمثل تسجيل المواليد خطوة أولى في حماية الحقوق الفردية وكفالة وصول كل شخص إلى العدالة والخدمات الاجتماعية. وفي الوقت الذي حقق فيه العديد من المناطق هدف تعميم أو شبه تعميم تسجيل المواليد، بلغ متوسط التسجيل ٧١ في المائة فقط استنادا إلى البيانات المتاحة عن البلدان التي أُبلغ عنها خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦. وتم تسجيل ولادات أقل من نصف (٤٦ في المائة) عدد جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

- وثمة زيادة مطردة في التشريعات التي تدعو إلى حرية الإعلام، ولكن لا يزال بطء أو عدم فعالية تنفيذ هذه القوانين يشكل مصدر قلق. واعتمد أكثر من ١١٠ بلدان تشريعات وسياسات تتصل بحرية الإعلام. غير أن تقييمات الخبراء تشير إلى أن ٤٧ بلدا من تلك البلدان ليس لديها أحكام قانونية واضحة للاستثناءات من هذا الحق، بينما يفتقر ٤٧ من البلدان الأخرى إلى وجود أحكام كافية تتعلق بالتعليم العام.

- وتقوم المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بدور هام في ضمان أن تفي الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وضمان ألا يتخلف أي أحد عن الركب. ومع نهاية عام ٢٠١٦، كان لدى ٣٧ في المائة من البلدان مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان تمتثل للمعايير المتفق عليها دوليا (مبادئ باريس)، بينما خضعت ٥٧ في المائة من البلدان لاستعراض أقرانها بشأن الامتثال.

الهدف ١٧ – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٢١ – على الرغم من حصول بعض التطورات الإيجابية، ثمة حاجة إلى إبداء التزام أقوى بالشراكة والتعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب هذا الجهد اتّساق السياسات، وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

التمويل

- في عام ٢٠١٦، ارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٨,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، ليصل إلى ١٤٢,٦ بليون دولار، وبذلك بلغ ذروته مرة أخرى. وشكلت المساعدة الإنمائية الرسمية، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء، ٠,٣٢ في المائة، بزيادة عن النسبة المسجلة في عام ٢٠١٥ وقدرها ٠,٣٠ في المائة. وزادت النسبة الإجمالية نتيجة زيادة المعونة التي تنفق على اللاجئين في البلدان المانحة. ولكن حتى بغَض النظر عن تكاليف اللاجئين، ارتفعت المعونة بنسبة ٧,١ مائة. وفي عام ٢٠١٦، انضمت ألمانيا إلى خمسة بلدان أخرى – الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج – في تحقيق أحد أهداف الأمم المتحدة، وهو الإبقاء على المساعدة الإنمائية الرسمية عند نسبة ٠,٧ في المائة أو أكثر من الدخل القومي الإجمالي.
- كان للتحويلات المرسلة من المهاجرين الدوليين إلى أوطانهم في شكل تحويلات شخصية وتعويضات للعاملين أثر عميق على فرادى الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إجمالي التحويلات الدولية ٥٧٥ بليون دولار، أُرسلت ٧٥ في المائة منها (٤٢٩ بليون دولار) إلى البلدان النامية، وذلك وفقا لأحدث التقديرات.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- لا تزال خدمات النطاق العريض الثابتة باهظة وغير متاحة في شرائح كبيرة من العالم النامي. ففي عام ٢٠١٦، بلغ معدل انتشار خدمات النطاق العريض الثابتة ٣٠ في المائة في المناطق المتقدمة النمو، ولكن لم يتجاوز هذا المعدل ٨,٢ في المائة و ٠,٨ في المائة في المناطق النامية وفي أقل البلدان نموا، على التوالي. ويَستخدم الإنترنت حوالي ٨٠ في المائة من السكان في المناطق المتقدمة النمو، مقابل ٤٠ في المائة في المناطق النامية و ١٥ في المائة في أقل البلدان نموا. وفي عام ٢٠١٦، كان معدل انتشار استخدام النساء للإنترنت على مستوى العالم أقل من استخدام الرجال بنسبة ١٢ في المائة تقريبا. ولا تزال أقل البلدان نموا تشهد فجوة أكبر بين الجنسين، بنسبة تبلغ ٣١ في المائة.

بناء القدرات

- بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لبناء القدرات والتخطيط الوطني ٢١ بليون دولار في عام ٢٠١٥. ويمثل هذا المبلغ ١٩ في المائة من مجموع المعونة المخصصة حسب القطاع، وهي نسبة ظلت مستقرة منذ عام ٢٠١٠. وتلقت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥,٦ بلايين دولار وتلقت منطقة جنوب ووسط آسيا ٤,٢ بلايين دولار من المجموع. وكانت القطاعات الرئيسية التي تتلقى المساعدة هي الإدارة العامة والبيئة والطاقة، التي خُصص لها مجتمعةً مبلغ إجماليه ٨,٢ بلايين دولار.

التجارة

- خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، تزايدت حصة المناطق النامية من التجارة الدولية، مع زيادة صادراتها العالمية من البضائع من ٣١,١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٤٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، احتفظت المناطق النامية عموما بفائض تجاري تجاه بقية العالم. ورغم ذلك، انخفضت حصة الصادرات العالمية من البضائع، بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، من ١,١ في المائة إلى ٠,٩ في المائة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥. ويمكن أن يعزى معظم هذا التغير إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية.

- وفي عام ٢٠١٥، ظل متوسط التعريفات الجمركية، التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من أقل البلدان نموا، مستقرا عند نسبة ٠,٩ في المائة للمنتجات الزراعية و ٦,٥ في المائة للملابس و ٣,٢ في المائة للمنسوجات. وظل متوسط التعريفات الجمركية، التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو على الواردات من البلدان النامية، ثابتا إلى حد بعيد أيضا في عام ٢٠١٥.

المسائل العامة

- في عام ٢٠١٦، شارك ١٢٥ بلدا في عملية قطرية لرصد فعالية التنمية، مما يدل على التزامها بتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وأبلغ ٥٤ بلدا من تلك البلدان عن التقدم المحرز عموما نحو الوفاء بتلك الالتزامات. واستُخدمت أطر النتائج الخاصة بتلك البلدان لتحديد ٨٣ في المائة من التدخلات الجديدة التي دعمتها البلدان المانحة في عام ٢٠١٦.

البيانات والرصد والمساءلة

- نفذ أكثر من نصف عدد البلدان أو المناطق التي تتوفر عنها معلومات (٨١ بلدا من أصل ١٥٤) خططا إحصائية وطنية في عام ٢٠١٦. بيد أن ٣٧ بلدا أو منطقة فقط من أصل ٨٣ من البلدان والمناطق التي تتوفر عنها بيانات ذات صلة هي التي توجد لديها تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بجميع المبادئ العشرة الأساسية للإحصاءات الرسمية.

- وفي عام ٢٠١٤، تلقت البلدان النامية دعما ماليا للإحصاءات قدره ٣٣٨ مليون دولار. ومع أن هذا المبلغ يمثل زيادة قدرها حوالي ٢,٩ في المائة عن النسبة المسجلة في عام ٢٠١٠، فإنه لا يشكل سوى نسبة ٠,١٨ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن أجل تلبية

متطلبات البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ستحتاج البلدان النامية إلى ما يقدر ببليون دولار سنويا للدعم الإحصائي من المصادر المحلية والجهات المانحة.

- وتشكل تعدادات السكان والمساكن مصدرا أوليا للبيانات المفصلة اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها ورصدها. وخلال فترة الـ ١٠ سنوات الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦، أجر ٨٩ في المائة من البلدان أو المناطق في أنحاء العالم تقييما واحدا على الأقل لتعداد السكان والمساكن، بينما لم يتوفر لدى ٢٥ بلدا أو منطقة مثل هذا المصدر الأساسي للبيانات.

- وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥ كان لدى أكثر من نصف البلدان أو المناطق في العالم (٥٦ في المائة) (أي ١٣٨ بلدا من أصل ٢٤٦) بيانات تسجيل المواليد كاملة بنسبة لا تقل عن ٩٠ في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حققت ٨ بلدان فقط من أصل ٥٣ بلدا هذا المستوى من التغطية. وخلال نفس الفترة، كان لدى ١٤٤ من البلدان أو مناطق، أي ما نسبته ٥٩ في المائة، بيانات تسجيل الوفيات كاملة بنسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت ٩ بلدان فقط من أصل ٥٣ بلدا هذا المستوى. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها نظم فاعلة للتسجيل المدني، لا يزال هناك تحدٍّ يتمثل في تغطية تسجيل المواليد والوفيات والإبلاغ عن الإحصاءات الحيوية بصورة كاملة.